مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية Issn 2602-7321

المجلد: 04 العدد: 03 السنة: 2021 ص.ص: 310 - 333

العلاقة بين التشريع المدرسي وتدابير الأمن في المؤسسات التربوية الجزائرية

The relationship between school legislation and security measures in Algerian educational institutions

سعيد زيوش، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، الجزائر، saidziouche@cu-barika.dz

تاريخ إرسال المقال:2021/08/14 **تاريخ قبول المقال**: 2021/11/17

الملخص:

يعتبر العنف المدرسي مصدر قلق حيوي، ليس فقط للتلاميذ والمعلمين أو الأساتذة، ولكن للإداريين والمسؤولين السياسيين والمختصين في مجال العدالة الجنائية وأولياء التلاميذ، حيث أدت الجهود المبذولة في هذا المجال للحد من العنف والسلوك الإنحرافي في المدارس إلى اعتماد العديد من المدارس لاستراتيجيات وقائية تهدف إلى الحد من العنف الفعلي والخوف من بعض السلوكيات الإنحرافية، لكن لم تترجم إلى أرض الواقع نظراً لوجود الكثير من العوائق، أهمها ما يتمثل في الجانب المادي بالدرجة الأولى ثم الجانب البشري وهو المشكلة في تكوين حراس أمن خاصين بالمدارس والمؤسسات التربوية، وكنتيجة يبدو أن عملية توظيف أعوان الأمن وآلية التعامل مع مشاكل البلطجة والتوترات العرقية وعدم احترام التلاميذ والعصابات ستكون فعالة وناجعة في التخفيف من المشكلات في حرم المتوسطات والثانويات في جميع أنحاء المؤسسات التربوية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: العلاقة، التشريع، الأمن، المدرسة، التربية.

Abstract:

School violence is a vital concern, not only for students, teachers or professors, but for administrators, policy makers, criminal justice personnel, and parents of students. Efforts in this field to reduce violence and deviant behavior in schools have led many schools to adopt preventive strategies aimed at reducing actual violence and fear of some deviant behaviors, but they have not been translated into reality due to the presence of many obstacles, the most important of which is the material aspect. The first is then the human side, which is the problem of forming private security guards for schools and educational

institutions. As a result, it seems that the process of hiring security agents and the mechanism for dealing with the problems of bullying, ethnic tensions, disrespect for students and gangs will be effective and efficient in alleviating problems in middle school and high school campuses throughout Algerian educational institutions. .

Keywords: relationship, legislation, security, school, education.

المقدمة:

تعد التطورات والتغييرات المتسارعة في العصر الراهن وما يترتب عليها من تداعيات في كافة المجالات؛ أحد أبرز خصائص هذا العصر، والتعليم كأحد أهم المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم في المجتمع ليس بمعزل عن تلك التغييرات والتحولات الراهنة سواء العالمية منها أم المحلية، ففي الجزائر وفي أعقاب التغيرات السياسية والاجتماعية الأخيرة، ينتظر التعليم والتربية الكثير من التحديات التي من شأنها تحقيق الأمن المنشود على كافة الأصعدة (الأمن التربوي – الأمن الاقتصادي – الأمن السياسي – الأمن الفكري..).. ولكن أي تعليم وأية تربية يستطيع ان القيام بهذا الدور الهام؟ والإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلى الكشف عن أبعاد أزمة الواقع التربوي المدرسي وغير المدرسي، كما تعبر عن أمل في الخروج من تلك الأزمة وبناء واقع تربوي أكثر طموحا واستيعابا للمستجدات الحالية، ومن أهمها توفر معلم كفؤله دراية واسعة مع العلم والتربية والتقنية ولديه مرجعية قيمية وأخلاقية متميزة،وأيضا توفر مناخ تربوي جيد وغيرها من أبعاد تُعد مرتكزات لتحقيق الأمن التربوي من خلال المدرسة.

فالأمن التربوي الذي تسهم المدرسة في تحقيقه يعد ركنا من أركان الأمن المجتمعي وإحداث تنمية أمنية وطنية مستدامة للمجتمع، لكن هل المدرسة تستطيع المساهمة في تحقيق أمن تربويا في المجتمع بوضعها الحالي؟ بمعنى **هل المدرسة مؤهلة قانونيا للقيام بمسئولية تحقيق الأمن التربوي في المجتمع الجزائري الراهن؟ وهل تمتلك النصوص القانونية التي تتيح لها ترسيخ القيم والأخلاق وتحرص على سلوكيات معينة؟**

وهل التغيير والإصلاح ومواجهة المخاطر المجتمعية يبدأ من المدرسة أم أن المدرسة والتربية عامة هي التي تتبع المجتمع حيث ترتبط أهداف التربية وغاياتها وتوجهاتها بتوجهات المجتمع السياسية والثقافية...؟ وفي إطار هذا السياق هل يستطيع المجتمع أن يعيد الروح للمدرسة ويعيد للمعلم مكانته في بناء الفرد، ومن ثم يسهم في تحقيق الأمن التربوي بالإضافة إلى المؤسسات التربوية الأخرى (الإعلام — الأسرة-النوادي،...).؟ سنحاول في هذا المقال إلقاء الضوء على مختلف النصوص القانونية التي ساهمت

في توفير نوع من الأمن داخل المؤسسات التربوية مستعرضين أهم الآليات التي تتيح توفير الأمن التربوي في ظل التحديات المعاصرة.

المبحث الأول: إشكالية التعليم والأمن التربوي:

إن تحقيق الأمن للمجتمعات لم يعد يعتمد على الطريقة التقليدية المتمثلة في قوة السلاح والقوة العسكرية فقط ، خاصة في ظل متغيرات العصر وتحديات ثورتي المعلوماتية والاتصالات وتأثيرهما الكبير على البشر خاصة النشء والشباب مما يشير إلى ضرورة الانتباه إلى أبعاد أخرى من الأمن من أهمها الأمن التربوي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الذي عرف في أحد الأدبيات على أنه:"قدرة الدولة على حماية المجتمع- قيمه وموارده - من الاختراق والاستقطاب الخارجي من خلال قوة ردع كافية وتقليص التبعية للخارج وتحقيق الاستقرار الداخلي من خلال قواعد العدل الاجتماعي[1]"

ولأن التربية بجناحيها المدرسية وغير المدرسية هي المنوط بها بناء الإنسان المتكامل الشخصية وتكوين وترسيخ القيم الايجابية وغرس الأخلاق الحميدة لديه ، فإنها تسهم (أو ينبغي كذلك) في دعم الأمن القومي والاستقرار لدى المجتمع ،في ذات الوقت يعد كل من التعليم والتربية قضايا أمن قومي ترتبط بتحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع، [2]وباستقراء الواقع الحالي للمدرسة، ووضع المعلم خاصة نجد أنه واقع مضطرب ومأزوم في ظل تحديات عديدة تواجه وضعيهما الحالي، وفي ظل بيئة مجتمعية ثقافية تسيطر عليها التكنولوجيا، ووسائل الاتصال المتنوعة عالية التأثير حيث توفر عوامل الجذب للمتعلمين وغير المتعلمين من الصغار والشباب، والكبار أيضاً،وأصبحت جزء لا يستهان به في عملية التنشئة الاجتماعية.[3]

المطلب الأول: التشريع بصفة عامة:

إن كلمة تشريع جاءت من فعل شرع يشرع تشريعا أي وضع قوانين أو بعبارة قانونية أدق «سن» قوانين، ويمكن تعريف التشريع بأنه: مجموع القوانين والتنظيمات التي تصدرها الدولة في بلد ما ويكون الهدف منها تنظيم وتسيير مختلف جوانب الحياة في ذلك البلد.[4]

ومن خلال تعريف التشريع بصفة عامة يمكن أن نستنتج تعريفا للتشريع المدرسي.

---

[1] رسلان أحمد فؤاد، الأمن القومي للمجتمع المصري المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص 71.

[2] أميرة عبد السلام زايد، المدرسة والأمن التربوي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 22-40

[3] نفس المرجع، ص 52.

[4] التابعي كمال، التنمية البشرية - دراسة حالة مصر -، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 88.

فالتشريع المدرسي إذن هو: مجموع القوانين والتنظيمات التي تصدرها الدولة في بلد ما ويكون الهدف منها تنظيم وتسيير مختلف جوانب قطاع التربية والتعليم في ذلك البلد، مجمل القوانين واللوائح التنظيمية التي تتناول أوضاع الحياة المهنية لموظفي التربية والتعليم كالحقوق والواجبات والتكوين والتوظيف والترسيم والترقية ونظام الأجور والتأديب والعطل وتحديد مهام الهياكل والمصالح وضبط العلاقات بين العاملين في القطاع، تكون هذه التشريعات عادة في شكل مراسيم تنفيذية أو قرارات وزارية أو لوائح ومناشير تنظيمية صادرة عن السلطات الوصية، للتشريع المدرسي مرجعيات تتمثل في ثقافة المجتمع وحضارته وأيدولوجيته (وضعه الاجتماعي الاقتصادي) والتطورات والمستجدات العلمية في مجال التسيير والتنظيم.

أولا -تعريف الأمن:

يعرف الأمن على أنه: التحرر من الخوف والخطر مما يجعل الناس أحراراً ويساعد على تأمين قدراتهم على الإسهام بصورة فعالة في التنمية[1].

ثانيا -تعريف الأمن التربوي:

ويعني العمل الحالي بالأمن التربوي: تحرر الإنسان من كافة التهديدات والمعوقات التي تحول دون اكتسابه للقيم الإيجابية والأساليب التربوية والأخلاقية وأساليب وطرائق التفكير العلمي، وكافة الأفكار الايجابية الحاكمة للفعل التربوي التعليمي،والتي تشكل في مجموعها الهوية التربوية المتمايزة عن غيرها والمنبثقة من عمق الهوية والثوابت الوطنية، وتوفير السبل اللازمة لاكتساب الفرد منظومة من المعارف والمهارات العصرية في ظل مناخ تربوي ايجابي يدعمه التواصل الفعالبين المؤسسات التربوية والمجتمعية مما يدعم تحقيق الأمن القومي وتحقيق التنمية الأمنية الوطنية المستدامة للمجتمع، وتمثل الشاغل الرئيس لهذا العمل في بحث مستوى تحقيق المدرسة بالمجتمع الجزائري للأمن التربوي.[2]

كما صدرت نصوص أخرى متعلقة بالشهادات العلمية ومعادلاتها بما فيها شهادات التعليم العالي الذي كان في بداية الستينات تابعا لوزارة التربية الوطنية، كما صدرت بالإضافة إلى هذه النصوص بعض القرارات الوزارية إلى أن جاء يوم 1976/04/16 حيث أصدر الرئيس الراحل هواري بومدين، بمناسبة يوم العلم الأمر الرئاسي الشهير رقم 35/76 المتضمن منظومة تربوية جزائرية مستقلة عن المنظومة

[1] التابعي كمال، مرجع سابق، ص 90.

[2] أميرة عبد السلام زايد، مرجع سابق، ص 54.

التعليمية الفرنسية، وقد جاء هذا الأمر في ذلك الوقت بتصور واضح وشامل للمنظومة التربوية الجزائرية من جميع جوانبها، حيث يعرف التشريع على أنه مجموع النصوص من قوانين وأوامر ومراسيم ونصوص تنظيمية الخاصة بميدان أو قطاع معين[1] .

المطلب الثاني: التشريع المدرسي الجزائري:

مجموعة النصوص التشريعية – قوانين وأوامر ومراسيم) والتنظيمية - (مراسيم تنفيذية وقرارات ومناشير الخاصة بتنظيم وتسيير قطاع التربية، يمكن تقسيم التشريع المدرسي كذلك إلى نصوص أساسية وأخرى تنظيمية.

أولا: أهداف التشريع المدرسي:

تمكن هذه الوحدة المكون من اكتساب جملة من القدرات تساعده على الاضطلاع بمهامه على أكمل وجه، منها:

- القدرة على معرفة وفهم النصوص التشريعية والتنظيمية وتحليلها تحليلا علميا.
- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية
- القدرة على توظيفها واستغلالها بما يخدم الفعل التربوي
- القدرة على إيصال هذه النصوص إلى كل الفاعلين لتتوحد الرؤى وتتظافر الجهود من أجل تحسين الأداء ورفع المردود المدرسي.
- القدرة على التفكير والتعامل السليم مع النصوص
- القدرة على اكتشاف
- النقائص والثغرات وتسجيلها وتقديمها في شكل ملاحظات وتوصيات لمن يهمه الأمر

ثانياً: مضمون التشريع المدرسي:

مجموعة النصوص الخاصة بتنظيم الحياة المدرسية، صدرت هذه المجموعة عن مديرية التوجيه والاتصال، المديرية الفرعية للتوثيق في نشرة وزارية في مارس 1993. باستثناء المرسوم التنفيذي وهو تنظيمي كذلك رقم91/167 وهي كلها قرارات صدر جلها في 1991. تشمل هذه المجموعة 04 أحكام وهي: أحكام تنظيمية. - أحكام خاصة بالمجالس. - أحكام خاصة بالموظفين. - أحكام خاصة بالتلاميذ.

[1] وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، وحدة التشريع المدرسي، 2005، ص 62.

التحكم في هذه الأحكام الأربعة وغيرها من النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالقطاع ستساهم وبفعالية في التسيير الناجع لدواليب المؤسسة وفي تذليل الكثير من الصعوبات خاصة ما يتعلق بالعلاقات المهنية بين كل الفاعلين والشركاء.[1]

المطلب الثالث: التعاضدية المدرسية للتأمين على الحوادث المدرسية النصوص المرجعية:

أولا: الماهية القانونية:

التعاضدية المدرسية للتأمين على حوادث التلاميذ هي عبارة عن جمعية ذات طابع خيري، تخضع للقانون 90/33 المؤرخ في 25/12/1990 المتعلق بالتعاضدية المدرسية. إن الهدف من تأسيس التعاضدية المدرسية ليس الربح، بل التكفل بصفة تكميلية بجميع الحوادث التي يتعرض لها التلاميذ المسجلين قانونا بالمؤسسات التعليمية:

- أثناء الحصص التعليمية. - ساحة المؤسسة. - داخل المطعم. - المواقع المراقبة من طرف موظفي المؤسسة. . أثناء النشاطات الثقافية والرياضية.

- الحفلات والرحلات المرخص لها والمؤطرة من طرف موظفي المؤسسة. [2]

ملاحظة: النشاطات الرياضية المدرسية الداخلية في نطاق فدرالية الألعاب المدرسية تتكفل بها هذه الأخيرة.

ثانيا: أهميتها:

للتعاضدية أهمية بالغة، فهي تعمل على تحسين ظروف العمل التربوي، وضمان الهدوء والنظام والانضباط للتقليل من الحوادث داخل المؤسسات.

ثالثا: دور التعاضدية المدرسية:

يتلخص دور التعاضدية في مساعدة المؤسسات التربوية في تحمل نفقات العلاج للتلاميذ الذين يتعرضون للحوادث المدرسية.

- دفع المصاريف الطبية، الدواء، الإقامة بالمستشفى والعمليات الجراحية المستوجبة إثر وقوع الحادث. . منح مساعدة خاصة إذا قرر المجلس بضرورة ذلك وفي إطار الإمكانات والشروط المحددة في القانون الداخلي.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 91-167 مؤرخ في 28 مايو 1991، المتضمن حماية مؤسسات التربية والتكوين واستعمالها.

[2] القانون 90-33 المؤرخ في 25/12/1990 المتعلق بالتعاضدية المدرسية.

- يمكن أن تساعد في خدمات ذاتية أو المشاركة في مراكز التداوي، كما يمكن أن تشارك في حملات الوقاية المدرسية.

- لا تمنح تعويضات عن عجز أو وفاة، أو تحل محل المسؤولية المدنية للدولة ولا يعتبر نشاطها كنشاط التأمين.[1]

رابعا: الاشتراك في التعاضدية وكيفية الانتساب:

تلزم المادة 09 من القانون الأساسي المنخرطين بدفع الاشتراكات السنوية من طرف مدير المؤسسة قبل نهاية شهر نوفمبر من كل سنة دراسية.

المبحث الثاني: تدابير الأمن المدرسي:

يمكننا تلخيص أهم التدابير الأمنية المدرسية بناء على التشريع الجزائري كما يلي:

-التدابير اللازمة والضرورية لتفادي الحوادث المدرسية

-مراقبة التلاميذ أثناء دخولهم وخروجهم واستراحتهم.

-إلصاق لائحة المراقبة والمداومة يبين فيها عدد الموظفين المكلفين بهذه المهمة مع تحديد المساحة المكلف بها كل واحد، ولا يختص بهذه المهمة إلا المكلفين بها.

-احترام التلاميذ التعليمات الممنوحة لهم من إدارة المؤسسة وذلك بتطبيق أحكام القرار 778 المتعلق بنظام الجماعة التربوية واحترام أحكام النظام الداخلي في كل المجالات

-إشعار الأولياء بأحكام النظام الداخلي والمصادقة عليه.

-الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة وقوع الحادث

-إسعاف التلميذ المصاب (الإسعافات الأولية الخفيفة).

-الاتصال بالحماية المدنية لنقل المصاب أو المصالح الإستشفائية.

-الاتصال بالأولياء على الفور (هاتف، برقية، اتصال مباشر).

-إجراء تحقيق دقيق حول الظروف، وملابسات الحادث؛ من طرف المدير، نائب المدير، المستشار، المساعد التربوي القائم بالخدمة).

[1] القانون المدني الجزائري، المادة 135 الى المرسوم 69-29 بتاريخ01/02/69 المتضمن الصلاحيات المخولة للدولة فيما يتعلق بمسؤوليتها المدنية.

المطلب الأول: تعريف التعاضدية المدرسية:

تأسست تعاضدية تدعى "تعاضدية المساعدة المدرسية وهي جمعية تضامنية مكملة للمدرسة، يشمل نشاطها منطقة الوسط. إنها تعاضدية غير مكتسبة مكونة من جميع تلاميذ مؤسسات وزارة التربية الوطنية والمعلمين المنخرطين فيها.

لا تحل محل شركة التأمين أو هيئة مماثلة.

مسؤوليتها لا تعوض مسؤولية الدولة المنصوص عليها في القانون المدني (المادة 135) والمرسوم 69-29 بتاريخ01/02/69والخاص بالصلاحيات المخولة للدولة فيما يتعلق بمسؤوليتها المدنية، الشخصية المعنوية تكتسب الشخصية المعنوية والمدنية طبقا للقانون 90-33 المؤرخ في 25/12/1990، ولا يمكن لأي شخص أو هيئة سواء كانت معنوية أو اعتبارية خارجة عن التعاضدية وهياكلها المشروعة أن تتدخل في شؤونها طبقا لأحكام المادة 15 من القانون المذكور.[1]

المطلب الثاني: أهداف التعاضدية المدرسية:

تهدف التعاضدية إلى تقديم الخدمات التالية: التكفل بمصاريف العلاج بعد الحوادث المدرسية، المساهمة في منح الألبسة والنظارات ومصاريف علاج الأمراض المزمنة لفائدة التلاميذ المحتاجين، تقديم المساهمات الفردية للمحتاجين بعد دراسة الطلبات من طرف التعاضدية، تدعيم الحركة التربوية بتقديم التشجيعات للمؤسسات، تعمل على توسيع خدماتها حسب الاحتياجات، المساعدة في الدفاع عن كرامة المعلم.

المطلب الثالث: هياكل التعاضدية:

تتكون التعاضدية من الهياكل التالية المدونة في قانونها الأساسي والمشروح تشكيلها ودورها في قانونها الداخلي وهي:

- الجمعية العامة. - مجلس الإدارة. - مكتب مجلس الإدارة. - اللجان المختصة وعددها ثلاثة:(لجنة الإعلام والاتصال والتنشيط الميداني، لجنة الخدمات الأساسية والتضامن، لجنة الدراسات والتنظيم والمنازعات).

[1] القانون رقم 90-33 المؤرخ في 25 ديسمبر 1990 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية، المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-20 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية.

- مكاتب المندوبية على مستوى كل ولاية ليكون المكلف بشؤون التعاضدية فيها همزة وصل بين التعاضدية ومصالح مديرية التربية، ويقوم بما عليه في مساعدة الأولياء في ضبط ملفات التعويض، وتوجيههم مع المعلمين توجيها سليما وصائبا فيما يتعلق بالجوانب الإجرائية كلما نتج نزاع خارج عن نطاق التعاضدية، ويتطلب معالجته مع الأطراف المعنية في نطاق المسؤولية المدنية، وتسديد التعويضات المستحقة لأولياء التلاميذ أو المعلمين، وكل هيئة تقوم بما عليها في جو يسوده التنسيق في إطار مفتوح للاجتهاد.

المبحث الثالث: الصحة المدرسية والوقاية:

نتطرق إلى الصحة في الوسط المدرسي والوقاية ضمن الآتي:

المطلب الأول: الصحة في الوسط المدرسي:

إن تكوين شخصية سوية، سليمة تتوفر فيها كل الشروط الصحية النفسية، الذهنية، الحسية، من توازن وذكاء، وقدرة على الملاحظة الدقيقة والفهم والاستدلال والتحليل والنقد الموضوعي البناء هي مسؤولية تتحملها الأسرة والمدرسة معا والمحيط الاجتماعي، ونظرا لأهمية الموضوع (الصحة في الوسط المدرسي) أدركت وزارة التربية الوطنية مسؤوليتها، وأولت لها الأهمية وبمشاركة الوزارات الأخرى أقامت هياكل وفرق صحية شغلها الشاغل متابعة صحة التلاميذ في الوسط المدرسي من خلال الكشوفات والرعاية الصحية.

-الوقاية الصحية وأهميتها:

المنشور الوزاري المشترك رقم 495-83 أكد صراحة على أهمية موضوع الوقاية حفاظا على صحة التلاميذ، بتوفير الظروف الصحية الملائمة داخل المؤسسة وبمحيطها الداخلي والخارجي، وهذا لن يتأتى إلا بفضل الوقاية والنظافة والأمن بإيجاد جملة من التدابير والإجراءات المتمثلة فيما يلي[1]:

- الإجراءات الوقائية والنظافة والأمن
- نظافة المرافق الصحية (المغاسل، المراحيض، الحمامات، تطهير الماء الشروب).
- وقاية هياكل التغذية (النقل - المخزن - الحفظ - الطهي الخ.).
- إبعاد القمامات، صرف المياه الراكدة وتنظيف القنوات، الخ).

[1] المنشور الوزاري المشترك رقم 495-83 بتاريخ 21/11/1983المتعلق بالتدابير الوقائية في مجال حفظ الصحة بالمؤسسات المدرسية.

- تنظيف المحلات (قاعات الدروس، المخابر، الورشات المدرج المراقد.). .
- توفير الشروط الصحية (التهوية، الإضاءة، الأثاث الصحي الخ).
- تنظيف الأفرشة والأغطية المستعملة في النظام الداخلي.
- شروط الأمن، المحافظة على سلامة الأشخاص والممتلكات ومحيط المؤسسة
- احترام قواعد الأمن وحفظ الصحة، وتجنب الحوادث المدرسية.
- مراقبة دخول الأشخاص والسيارات والحيوانات المتشردة وكل ما من شأنه أن يمس سلامة الأشخاص والممتلكات.
- الحرص على الانضباط والامتثال للنظام.
- محاربة الآفات الاجتماعية والتحسيس بمخاطرها داخل المؤسسة وبمحيطها.
- تهيئة محيط المؤسسة كالساحات والملاعب والممرات.

شروط التدفئة والإنارة والتهوية:

- السهر على صيانتها.
- العمل على توفير التدفئة إذا كانت المؤسسة لا تتوفر عليها.

دور الصحة في الوسط المدرسي:

تُعد المدرسة من أكثر المؤسسات مسؤولية في تقديم التربية لأبناء المجتمع عامة والتربية الصحية خاصة، علما بأن التربية في أوسع معانيها تعني الإعداد للحياة وخلق الوسط المناسب وتوفير الفرص لفهم وتحقيق اللياقة المتكاملة.

وهذا يعني الاهتمام بالمعلومات والاتجاهات والعادات الصحية والخدمات الوقائية وتعزيز الإمكانات اللازمة لتكون بيئة المدرسة صالحة لعملية النمو والتطور السليم وتتجه جميع الخبرات في كل أركان المؤسسة إلى الاهتمام بالسلوك الصحي والاجتماعي والخلقي السليم.

المطلب الثاني: المدرسة وكيفية أداء هذا الدور بنجاعة وفعالية:

- اعتبار مرحلة الطفولة مرحلة هامة لنموه الشخصي.
- الوسط المدرسي يسمح بوضع منظومة بيداغوجية متكاملة لهذا الغرض.
- تتوفر المدرسة على كفاءات وقدرات قادرة على أداء المهمة.
- إمكانية دعم ما يقدم في المدرسة من دروس نظرية تواكب بيئة صحية مدرسية

- تكوين العادات والسلوكيات ذات البعد الصحي.
- غرس قيم صحية واجتماعية التي يمكن أن يتضمنها مفهوم الصحة التي نستمد منها مشروعنا التربوي.
- تؤسس علاقة بين التلميذ ونتائجه المدرسية.
- تهيئة الظروف المناسبة للنمو والتطور المتكامل (بدنيا، اجتماعيا، عقليا، جنسيا)
- تجنب التلميذ في المراحل الدراسية المعوقات الصحية التي تؤدي به إلى الانطواء والانغلاق على الذات والاندفاع والعدوانية
- محاربة الأمراض المعدية والآفات الاجتماعية التي تشكل خطرا على نفسه ومجتمعه.
- تؤسس علاقة بين المدرسة والمحيط والعائلة، فالمدرسة قناة اتصال لنقل الرسالة الصحية.
- الصحة الجيدة والخالية من كل الأمراض والعقد النفسية، عامل هام في عملية التعليم واكتساب المعارف والمهارات التي تهيئها له المدرسة.
- إنشاء نوادي صحية بالمؤسسات التعليمية.
- تساعد على اكتساب السلوك الصحي السليم وقد تساعد بالتأثير على الأسرة والمجتمع من خلال التلميذ.
- رعاية الصحة من خلال ممارسة الأنشطة المختلفة كالرياضة والتسلية الفكرية.
- تساعد على إزالة الاضطرابات النفسية، وتضمن الاستفادة من فرص التعليم.
- الصحة عامل أساسي للإبداع والخلق والإنتاج وتطور المجتمعات لا يمكن الاستغناء عنها.
- تسهل التربية الصحية تكيف الطفل مع المحيط المدرسي.
- تساهم في تطوير الحياة الجماعية وتشخيص المشكلات الصحية وتعليمهم الشعور بالمسؤولية.
- تساعد المدرسة العائلات عن طريق النوعية والتحسيس بمشاكل التربية الصحية من خلال الطفل التأثير المركز على العائلة والمحيط والمجتمع). - تطوير العادات والسلوكيات المكتسبة والاتجاهات الصحية الأخرى. - العمل على خلق التوازن في الفرد (صحيا، جسميا، عقليا، نفسيا).

وبغرض التكفل بالصحة في الوسط المدرسي، وإعطاء العناية الفائقة لها، بادرت وزارة التربية الوطنية بالتنسيق مع عدة وزارات كالصحة والداخلية كل واحدة فيما يخصها، وألزمت الوزارة الوصية المؤسسات التعليمية بتنصيب مجلس صحي مدرسي بها وإنشاء وحدات الكشف والمتابعة.

المطلب الثالث: المجلس الصحي المدرسي:

يتكون هذا المجلس بناء على المنشور الوزاري المشترك رقم 175 المؤرخ في27/12/1989المتعلق بتنسيق أنشطة حماية الصحة في الوسط المدرسي يتشكل المجلس من:

- رئيس المؤسسة رئيسا.
- الطبيب المكلف بالصحة المدرسية عضوا
- التقني في الصحة المكلف بالمكتب البلدي للصحة.
- ممثل الموظفين المعلمين.
- رئيس جمعية أولياء التلاميذ. ملاحظة: أعضاء استشاريين.

يمكن للمجلس دعوة أي شخص يمكنه أن يقدم مساعدة للمجلس لحضور الاجتماع.[1]

أولاً: صلاحيات المجلس الصحي المدرسي:

- يضمن مجلس الصحة مراقبة الحالة الصحية للتلاميذ والموظفين.
- يعطي رأيه في التنظيم العام للمؤسسة في الميادين الصحية.
- يسهر على التطبيق الفعلي للتعليمات الواردة في هذا الشأن.
- يقدر النتائج.
- يقدم الاقتراحات حول جميع المسائل ذات العلاقة بالصحة.
- يساهم وبدون انقطاع في حل المشاكل الصحية للمجموعة التربوية وحصر ما يجب تغيره وتصحيحه وتطويره.
- ترسل المحاضر إلى السلطات الوصية.[2]

ثانياً: وحدات الكشف والمتابعة:

تنشأ وحدات الكشف والمتابعة بالمؤسسات التعليمية بمقرر مدير التربية ومدير الصحة والحماية الاجتماعية بالولاية، وباقتراح من مدير القطاع الصحي المؤهل محليا.

- تخصص المؤسسة محلا تتوفر فيه كل الشروط لاستعماله كوحدة الكشف والمتابعة ومن جملة الشروط.

[1] انظر موقع https://manuels-anciens.com/، تاريخ الاطلاع 18-05-2021، على الساعة: 21:00

[2] المنشور الوزاري المشترك رقم 175 المؤرخ في 1989/12/27 المتعلق بتنسيق أنشطة الحماية الصحية بالوسط المدرسي.

- أن يكون له مدخل مستقل لاستقبال تلاميذ القطاع التابعين للوحدة، إذا لم يتوفر هذا الشرطة البلدية هي التي تقوم بتخصيص محل لإنشاء وحدة الكشف والمتابعة، تهيئها، تصونها، تحرسها، إذا انعدم المحل على المستوى البلدي تخصص عيادة متنقلة، إذا لم تتوفر هذه العيادة فتكون الفحوصات بالأقسام.

ثالثا: تسيير وحدات الكشف المتابعة:

- يسهر المدير على حسن سير أنشطتها، بينما الطبيب يعتبر مسؤولا على الجانب الطبي والتقني فقط.[1]

المبحث الرابع: أهمية تحقيق الأمن التربوي

ترجع أهمية تحقيق الأمن التربوي لما يأتي:

تستطيع أي أمة تحصين نفسها من خلال جملة الأفكار والثوابت التربوية التي تميزها عن غيرها (الهوية التربوية التي تمثل المرتكز الأساسي للأمن التربوي، مع ضروريات التغيير والتطوير المستند إلى تلك الثوابت) من خلال مؤسسات التربية بحيث تواجه الأفكار الهدامة والمخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها. وعلى مستوى الفرد (المتعلم أو الإنسان عموما) ومن خلال ما يمتلكه من نسق قيمي ومعرفي ومهاري شكل لديه الوعي النقدي الذي يحصنه ضد أية أفكار هدامة أو تهديدات تنال من أمنه واستقراره.

محاولة إلقاء الضوء على عمق الصلة بين الأمن التربوي والأمن القومي وأمن الإنسان العام وتحقيق التربية الأمنية الوطنية المستدامة، ولما كانت التربية هي المنوط بها بناء الإنسان بشكل متكامل، وأنها على علاقة وثيقة بالعلوم والأنساق المجتمعية الأخرى، من ثم فتحقيق الأمن التربوي هو بعد هام في تحقيق الأمن القومي السياسي والاقتصادي والفكري وغيره من أنماط منظومة الأمن.

كما أن ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الأمن التربوي - على حد علم الباحث - فقد تسهم الدراسة الحالية في إثراء الأدب التربوي المتعلق بالأمن التربوي.مناقشة العديد من التحديات التي تواجه المجتمع الجزائري خاصة بعد التغيرات السياسية والاقتصادية وفي ظل الأزمة الصحية التي تعيشها الجزائر خاصة وباقي الدول عامة، حيث كشف واقع التفاعلات وما يجري من أحداث في الشارع الجزائري عن افتقاد التلميذ الجزائري للأمن التربوي الذي يتضمن القيم والأخلاق الحاكمة للسلوك، أن دراسة مدى توفر الأمن التربوي من عدمه مؤشر يعبر عن كيف ونوع المخرجات البشرية من العملية التعليمية

[1] موقع https://droit.mjustice.dz/، تاريخ الاطلاع: 06-06-2021، على الساعة: 22:00

والتربوية ومدى تحقيقها لغاياتها من عدمه، فيمرحلة هامة من مراحل التعليم ما قبل الجامعي "مرحلة التعليم الأساسي.[1]

المطلب الأول: مفهوم الأمن التربوي وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به:

يمكن التركيز على ثلاث جوانب من الأمن وثيقة الصلة بموضوع الأمن التربوي وهي الأمن الإنساني العام والأمن الوطني، والتنمية الأمنية الوطنية المستدامة. فمن المعطيات الأولية في هذا العصر أن":التنمية تستهدف الإنسان غاية وتصطنعه وسيلة، وأن الإنسان القادر على الإبداع وتجاوز الواقع هو الذي يصنع التنمية)"[2]والتنمية البشرية بشكل خاص كما تناولها "تقرير التنمية البشرية للعام 2003 هي توسيع لحريات البشر وتفترض وجود موارد طبيعية مشتركة يستفيد منها الجميع. والتنمية البشرية لا تتحقق فعلا ما لم يتحقق مبدأ الاستدامة على الصعيد الوطني والعالمي، وذلك بطرق تستوفي مقومات الإنصاف والتمكين. وهناك ترابط بين الاستدامة والإنصاف إذ يعني كل منهما بعدالة التوزيع[3]

يرى "سعيد طعيمة" أن المجتمع الذي يريد النهج الديمقراطي وكذلك التعليم إذا أراد ذلك النهج فإنه لا يستقيم لهما ذلك دون تطور نظرتنا نحو بعض المفاهيم القديمة، وتنقيحها جذريا، فالأمن مثلا يجب أن يعاد تفسيره على أنه أمن الناس، لا أمن الأرض، وكذلك التنمية ينبغي لها أن تكون منسوجة حول الناس لا أن يكون الناس هم الذين يدورون حولها يتضح مما سبق التركيز بشكل أساسي على "الإنسان" كوسيلة في أي توجه للتنمية والذي يعد غاية التربية والتنمية في ذات الوقت.[4]

إن أغلب البلاد العربية بما فيها الجزائر تواجه بشكل حاد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ولا شك فإن قضية التنمية لها علاقة وثيقة بالأمن، كما أن أي تحديد لاستراتيجية العمل القومي أو الوطني في مجالات التصنيع والتنمية،يفترض وجود مفهوم أو نظرية للأمن تنطلق منه وتسعى إلى تحقيقه فوجود مفهوم واضح للأمن القومي يسمح بتحديد الأولويات بشكل علمي وسليم وتناول

---

[1] منتديات النعامة للتربية والتعليم، https://educ45.ahlamontada.com/t144-topic، 3-جانفي 2008، تاريخ الاطلاع: 18-06-2021، على الساعة: 21:00

[2] جمال علي، ملامح إطار جديد للتعليم في الدول العربية في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية. المؤتمر السنوي الخامس عشر لقسم أصول التربية بعنوان: العولمة ونظام التعليم في الوطن العربي "رؤية مستقبلية"، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، 17-18 ديسمبر 2014، ص 70-75.

[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية،2003، ص 98.

[4] طعيمة سعيد، قضايا التعليم وتحديات العصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص 75.

"البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"للعام مفهوم أمن الإنسان طبقا لوجهات نظر مختلفة ، حول ما إذا كان المفهوم يشمل الفرد أم الدولة أم البيئة الخارجية. فالبعض ينظر إليه من منظور شخصي فردي "جانب ذاتي" يتعلق بحق الفرد في ممارسة الحقوق المدنية، والحصول على المأوى والغذاء والوصول إلى مثل هذه الأمور في مناخ ديمقراطي. ومن منظور آخر فإن أمن الإنسان في البلدان العربية يعني قدرة الإنسان على الاختيار والحصول على فرص للمساهمة في المجتمع دون الخضوع للضغوط الاجتماعية والسياسية. ورأي آخر يرى أن الأمر له علاقة بالدولة من حيث دورها في حماية حقوق الفرد واحترامها عن طريق توفير التعليم وفرص العمل، وضمانها لأمن المشاركين في النشاطات السياسية. ونظر آخرون إلى أمن الإنسان بوصفه نموذجاً عالمياً لا يعنى بالبلدان العربية فحسب بل بالناس عموماً أينما كانوا، والسمة الرئيسة لهذا النموذج هي حرصه على ضمان الحرية الإنسانية في إطار المسؤولية[1]

هذا وقد ربط تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية العربيةللعام2008 بين التنمية البشرية، وواقع أمن الإنسان في العالم العربي فيقرر أن:تقويض أمن الإنسان العربي هو من نتائج استنزاف الموارد الطبيعية تحت وطأة الضغوط المفروضة عليها، والمعدلات العالية لنمو السكان، والتغيير المناخي السريع، وهى أمور قد تهدد سبل البحث والدخل والغذاء والمأوى للملايين في البلدان العربية وإنه ليس ثمة موضوع أدعى للاهتمام من أمن الإنسان لإعادة تقدم حالة التنمية البشرية في البلدان العربية. وأن هناك مدرستان للتأويل يندرج في إطارهما معظم التعريفات الخاصة بأمن الإنسان، ويظهر فيهما تصورات الأمن الإنساني؛أحدهما ضيق والآخر واسع: التصور الضيق يركز على الإنسان الفرد ويقصر الدلالة على التهديدات العنيفة، مثل تلك الناجمة عن الألغام الأرضية وانتشار الأسلحة الصغيرة، وحالات الإخلال المفرط بحقوق الإنسان. أما التصور العريض في طرح التصنيف الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية للعام 2008.[2]

وبالإضافة للأنواع السابقة قدم "سعيد طعيمة" بعد آخر للأمن القومي وهو الأمن العلمي: "والذي يقتضي توفر قاعدة للمعارف العلمية في مختلف المجالات الحيوية ، بحيث يكون في متناول الجميع ولكل فئات المجتمع وطوائفه، وهذا يتطلب الإيمان بالعلم وأهميته على مستوى الفرد والمجتمع وانتهاج طريقة التفكير العلمي إزاء التصدي لمشكلات الحياة العامة واليومية"[3]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .المكتب الإقليمي للدول العربية، 2008، ص 96.

[2] نفس المرجع ، ص 101.

[3] طعيمة سعيد، ص 80.

إلا أن البرنامج لم يتناول الأمن التربوي كأحد أهم صور وأبعاد الأمن خاصة في العصر الراهن الزاخر بالتحديات والتهديدات التي تمس أمن الإنسان تربوياً، وقد عرفت"لجنة أمن الإنسان" في العام 2009 المنبثقة عن تقرير الألفية الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة مفهوم "أمن الإنسان" على أنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته" والمقصود بالجوهر الحيوي للفرد هو ما يؤمن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة وتجاوز ذلك إلى الصمود في وجه التهديدات والدفاع عن حقوقهم الإنسانية.[1]

وإذا كانت التنمية البشرية معنية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم فإن أمن الإنسان يهتم بتمكين الشعوب من احتواء المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم أو تجنبها. وأمن الإنسان، من ناحية، هو مستلزم أساس تحقيق التنمية البشرية، وبما أن منظومة الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية. من ناحية أخرى فإن الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية وضمان حرياتهم الأساسية سيعزز تنميتهم الإنسانية التي تفضي بالنتيجة إلى مزيد من أمن الإنسان[2].

من ثم يمكن استجلاء بعض معالم الأمن التربوي الذي يتمثل في: تحقيق حد معين من بناء الإنسان والمرتكز على منظومة من القيم الإيجابية والأساليب التربوية الأخلاقية، التي تسمح له بالسلوك الصحيح في كافة مجالات الحياة وعلى مستوى تعليمي على درجة معقولة من الرقي، في إطار تُحترم فيه الحريات والحياة الإنسانية

المطلب الثاني: متطلبات تمكين المعلم وتحقيق الأمن التربوي:

حتى يكون تكوين وتمكين المعلم متجه نحو تأكيد دوره في تحقيق الأمن التربوي، يتوجب تحقيق عدة متطلبات منها:

-تكوين وتمكين المعلم في ظل فلسفة الإنصاف والحفاظ على كرامته الإنسانية وإنصاف مكانته الاجتماعية في إطار تفعيل ميثاق شرف خاص بمهنة التعليم،بإرساء مبدأ الإنصاف وما يرتبط به من قيم وأفكار في العملية التعليمية، في سياق العصر الراهن بكل ما يحمل من تغييرات ومستجدات علمية وتكنولوجية.

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية، قابلية التنقل البشري والتنمية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، ص 55.

[2] حسن ماهر أحمد، مبادئ التربية، مكتبة الرشد، الرياض، 2011، ص 73.

-تعميق الإحساس بالمسؤولية القيمية والأخلاقية والتعليمية لكليات والمدارس العليا التربية تجاه المجتمع، والذي يدفعها دائماً لتقديم خدمة مجتمعية عالية الجودة ومتميزة بإنتاج معلم متميز في المقام الأول كضمان لتحقيق الأمن التربوي.الرعاية العلمية المتميزة للتلاميذ أو حتى معاهد والمدارس العليا (معلمو المستقبل)،فتنمية الرأسمال البشرى يعتبر مطمح الأمم، كما يعد رعاية الإبداع وترقيته من بين المتطلبات الحالية للمجتمعات المتطورة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-إتاحة كافة الأدوات والمعينات للمعلم حتى يتمكن من تحقيق أداء أفضل لمهنته والاضطلاع بأدواره بنجاح، وتحقيق رسالته التربوية والأخلاقية،ومن أهم متطلبات توفير المناخ التربوي والعلاقات الإنسانية لتحقيق الأمن التربوي نجد ما يلي:

-تهيئة المناخ التنظيمي التربوي (الهيكل التنظيمي، ونمط القيادة الديمقراطي، ومشاركة العاملين، ونمط الاتصال والتكنولوجيا المستخدمة).. الملائم داخل المدارس لتحقيق الأمن التربوي اللازم لبناء الشخصية المتكاملة، القادرة على -المشاركة في التنمية المستدامة للمجتمع.

-التخطيط تجاه جعل مؤسسات التربية والتعليم بيئات للتعلم.

-توفير الأنشطة المتنوعة بالمدرسة لخلق أجواء إيجابية في كافة جوانب العمل التعليمي.

-تأكيد العلاقات الإنسانية الطيبة بالمدرسة، والذي ينعكس بإيجابية على المتعلم.[1]

أولا: متطلبات جودة وفعالية العملية التعليمية اللازمة لتحقيق الأمن التربوي:

-إتاحة الفرص التعليمية المتساوية للجميع، والعدالة في توزيع الخدمات التربوية بين الجميع.

-توفير بيئة ثقافية داخل المدارس تفسح المجال لحرية التعبير والحوار والإبداع،وتقبل الرأي الآخر، مع التحقيق العملي لفكر الجودة والتميز والإبداع والابتكار فيما يقدم من البرامج العلمية والأنشطة التربوية، حتى يسهم في إعداد جيل منتج قادر على المشاركة في شتى أبعاد منظومة التربية الأمنية الوطنية المستدامة.

-القضاء التدريجي على ظاهرة الدروس الخصوصية بكافة الوسائل القانونية وغيرها.

-تحويل النظرة السلبية لاستخدام النشء للتكنولوجيا وكونها مضيعة للوقت والجهد والصحة إلى توظيفها في العملية التعليمية بنجاح وإدماج المعلم فيها وتمكينه منها، واستخدام عنصر الجذب الذي تحققه التقنية لدى النشء (إتاحة غير محدودة من المعلومات + التشويق).. من ثم إحداث الارتباط بينه

[1] طعيمة سعيد، مرجع سابق ص 85.

وبين المدرسة لانتقال هذا الأثر لها وإكسابها الجاذبية التي يفتقدها النشء تجاه المدرسة مما يمكن المتعلم من حياة مدرسية أكثر جودة وتشويقاً في ذات الوقت.[1]

ثانيا: متطلبات توفير التواصل الايجابي بين المدرسة والمجتمع لتحقيق الأمن التربوي:

-إدراك العلاقة الوثيقة بين الأمن المجتمعي العام وأمن الإنسان التربوي الذي تسهم فيه المدرسة بدرجة كبيرة.

-دعم الثقافة المجتمعية للتعليم والبحث العلمي ويكون المعلم فيها عنصراً فاعلاً لإعادة الروح للعمل المدرسي والأساليب المربية، والذي يحدد أهم منطلقات العمل التربوي، كتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، والتخطيط المجتمعي والتربوي لإحداث الارتباط بين خطط التنمية الشاملة والخطط التربوية والتعليمية وهذا يستلزم إعداد مخططين تربويين إعداداً علمياً سليماً.

-انفتاح المدرسة على المجتمع المحلي بعدة طرق منها ربط الطفل بالحياة العملية بالمجتمع حتى لا توجد فجوة بين ما يتعلمه وما يعيشه من واقع مجتمعي.

- وعي المعلم بمشكلات وقضايا المدرسة والعملية التعليمية، خاصة تلك المرتبطة بمشكلات وقضايا المجتمع.

ثالثا: متطلبات توفير بنية أساسية مادية ومالية جيدة لتحقيق الأمن التربوي:

-تحقيق الأمن والسلامة في المباني المدرسية عامة وفي مرحلة التعليم الأساسي خاصة.

-توفير الإمكانات المادية والمالية لدعم الأنشطة المتنوعة لبناء طفل سليم البنية العقلية والجسمية..

-توفير المباني المدرسية ومرافقها الملائمة للمرحلة العمرية للطفل العادي ومن ذوي الاحتياجات الخاصة،بحيث تستوفي كل الشروط اللازمة لتكون بيئة تعليمية سليمة.

المبحث الخامس: آليات تحقيق المدرسة للأمن التربوي لمواجهة التحديات المعاصرة:

تعبر الآليات اللازمة لتفعيل دور المدرسة في تحقيق الأمن التربوي عن إحداث حالة من تقبل التغيير والرغبة في التقدم وبناء إنسان جيد، والتفاعل الجيد لصالح الثقافة الوطنية ودعمها وتكوين حالة من الأمن والأمان الخلقي والنفسي العام في المجتمع والثقة بدور تربوي قائد وفاعل في المجتمع. في ذات الوقت فتح قنوات للتواصل الخلاق مع الآخر. ومن هذه الآليات:

[1] أميرة عبد السلام زايد، مرجع سابق، ص 122.

أولا: آليات تفعيل القيم والنظم الاجتماعية:

-مراجعة ثم "تفعيل" منظومة القيم من منظور أخلاقيات ومرجعيات وثوابت الثقافة، ومن منظور نقدي لعصر المعرفة والتعلم.

-تأكيد الأخلاق الغيرية و"تفعيلها" كعنصر أساسي في إنجاح العمل بالمدرسة والمجتمع عامة.

-الاهتمام بالبناء الوجداني بتعزيز المعاني الإنسانية الجمالية والروحية من خلال الأنشطة المتنوعة، وكذا الجوانب الأخلاقية بشكل عملي، كمرتكز أساسي في تحقيق ذات ووجود الإنسان، والذي ينعكس على إنجاح كافة الجوانب الأخرى، كالجانب المعرفي والعقلي.

ثانيا: آليات تفعيل تكوين وتحسين مستوى المعلم:

إضافة مقرر عن الثقافة العلمية والتقنية في برامج تكوين المعلم، للوعي بالمفاهيم المستحدثة في كافة المجالات العلمية، وآليات توظيفها في العملية التعليمية، وما يرتبط بها من أخلاقيات، مع الوعي بالعلاقة بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع نقترح بعض الآليات التي قد تساهم في خلق نهضة تربوية علمية ترتقي لمتطلبات المجتمع الجزائري كالآتي:

-التجديد التربوي والتعليمي في كافة المؤسسات التربوية ويمثل أحد أبعاده مراجعة سياسات وشروط القبول بكليات التربية لطلابها، وضرورة اختيار العناصر المتميزة لمهنة التعليم، ثم توفر تكوين متميز للطلاب المعلمين، مما ينعكس على طرق وأساليب تمكين المعلم.

- دراسة التوافق بين متطلبات المجتمع من المعلمين في التخصصات المختلفة ونسبة وأعداد المقبولين بكليات التربية.

-دعم المعلم مادياً ومعنوياً على كافة الأوضاع، مما يسهم في حل جزئي لظاهرة الدروس الخصوصية مع ضرورة توفر حلول أخرى مستحدثة وجذرية.[1]

-تطوير نظم المعرفة في برامج تكوين المعلم واستخدام منهجيات معالجة حديثة تتناسب مع معطيات ومستجدات مجتمع المعرفة فيستطيع محاكاة المتعلم واحتياجاته ومسايرة اهتماماته، وغيرها من آلياتُ تمكن المعلم من تحقيق أمناً تربوياً يبدأ في المدرسة (مجال التعليم) ثم ينتقل إلى كافة المجالات في المجتمع.

[1] أميرة عبد السلام زايد، المرجع السابق، ص 129.

- تأكيد قناعة المعلم وقدرته على احتواء التغيير بمهارة كمرتكز أساسي في الوصول إلى الأمن التربوي في عصر المعرفة وشراسة العولمة وتنوع أدواتها.

-إتاحة التدريب المستمر والحقيقي للمعلم عامة ومعلم التعليم الأساسي خاصة وفق خطة تدريب الهدف منها تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلم وتمكينه في كافة الجوانب وبما يسمح باستمرار العملية التعليمية على أكمل وجه[1].

ثالثا: آليات تفعيل بعد فعالية العملية التعليمية:

-وضع خطط واستراتيجيات للعمل التربوي والتعليمي بالمدرسة مستنده على فلسفة اجتماعية وتربوية واضحة لجميع العاملين بالمدرسة، مما يحمي المتعلم من مخاطر وسلبيات العصر الراهن، في ذات الوقت يستطيع التصدي لتلك المخاطر.

-نشر ثقافة التعلم الالكتروني كصيغة معتمدة للتعليم وتحت إشراف المعلم والاعتراف فكرياً وعملياً بقيمة التقنية في إثراء العملية التعليمية ودورها الفعال إذا أحسن توظيفها في التعليم والتعلم لتحقيق الجاذبية والتشويق في العملية التعليمية.

-إثراء العملية التعليمية بالتقنيات الحديثة وتوظيفها بشكل جيد، والتي تسمح بالتركيز على الكيف بدلاً من الكم وحشو ذهن التلميذ دون الاهتمام بمنهج التعلم ونوعه.

-تصميم مواقف تعليمية متميزة في ضوء أهداف العملية التعليمة.

-تدريب التلميذ على طرق التعلم الذاتي، وعلى طرق متنوعة للتقييم الذاتي.

-التأكيد على استخدام طرق متنوعة في عمليتي التقييم والتقويم طوال العام الدراسي.

-استغلال خامات البيئة المتاحة في إبداع وسائل ونماذج تعليمية وأشكال جمالية من صنع الطفل[2].

رابعاً: آليات تفعيل بعد المناخ التربوي والعلاقات الإنسانية:

-مراجعة الهيكل التنظيمي بمدارس التعليم الأساسي بما يتلاءم مع توفير مناخ تربوي إيجابي داخل تلك المدارس.

---

[1] ع. نعيم، الجزائر ورهانات الأمن التربوي والثقافي، جريدة الوسط الالكترونية، بتاريخ: 31-08-2018، تاريخ الاطلاع: 22-06-2021.

[2] طعيمة سعيد، ص 99.

-التأكيد على فرض النمط الديمقراطي في الإدارة والقيادة المدرسية وتفعيلها في كافة جوانب العمل بالمدرسة.

-تخصيص وقت في اليوم الدراسي لتفعيل الأنشطة المتنوعة لما لها من مردود إيجابي على التحصيل الدراسي للطفل، وإضفاء الجاذبية والتشويق مما يدعم ارتباط الطفل بالمدرسة.

-إقامة لقاءات دورية لتعزيز العلاقات الإنسانية بين كافة العاملين بالمدرسة، والذي ينعكس إيجابياً على المتعلم.

خامساً: آليات توفير التواصل بين المدرسة والمجتمع:

-دعم أواصر العلاقة بين المدرسة والمجتمع بفتح قنوات للتواصل من خل المشاريع مشتركة، ودعم القطاع الخاص للمدارس، والاستفادة من أبحاث أساتذة الجامعات في تطوير الواقع التعليمي والتربوي.

-تشجيع الشراكة بين المدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى كالجامعات وخاصة كليات أو معاهد التربية للعلاقة الوثيقة بين طالب المدرسة العليا (معلم المستقبل) والمدرسة.

-الاهتمام بقضايا الثقافة والهوية والتربية الأخلاقية التي تُعد من مرتكزات تحقيق الأمن التربوي (الهوية التربوية

إقامة الندوات واللقاءات التي تناقش أهم قضايا المدرسة والمجتمع، بحضور الأطراف المعنية كالمعلمين، والطلاب، وأولياء الأمور وممثلون عن المجتمع بكافة طوائفه.

-استحداث طرق لدعم التواصل بين المدرسة والأسرة كتوفير كراس لكل طفل تسمى "كراس المراسلة "يتم من خلالها تبادل الآراء والمعلومات عن الطفل بين المدرسة والأسرة.

-القيام بحملات للتوعية بضرورة الحوار والتواصل المجتمعي مع المدارس لتوفير الأمن التربوي في كل منهما.

الخاتمة:

تعتبر السلامة والحماية في المؤسسة التربوية موضوعا تمت مناقشته كثيرا في الأنظمة التشريعية في الجزائر فبالنسبة لمدراء المدارس، فإن الضغوط شديدة لتوفير بيئة مدرسية آمنة حيث يمكن للتلاميذ الازدهار والتعلم بينما يظلون محميين وآمنين، حيث يطلب من مسؤولي المؤسسة التربوية توفير تدابير أمنية قوية لها قد تواجه تدقيقًا من المسؤولين المحليين المنتخبين وأولياء الأمور والجمهور بشكل عام

والتلاميذ أنفسهم .غالبًا ما تأتي التوقعات لتقديم حلول حديثة وواسعة النطاق لسلامة المدارس بدون دعم مالي أو قدرات لتمويل تلك المبادرات.

العديد من مناطق الوطن التعليمية مثقلة أيضًا بالتقنيات القديمة - إن وجدت - لمراقبة التلاميذ والزوار وتتبعهم .(نشير هنا إلى وجود حارس متعاقد على الأغلب وهو الذي يقوم بفتح الباب وضمان على الحد الأدنى من السلامة والأمن داخل المؤسسة التربوية) البيانات غير الموجودة أو المنعزلة تجعل من الصعب على المسؤولين تحديد الاتجاهات واستخدام تلك المعلومات لدفع عملية صنع القرار نحو التهديدات المحتملة.

لا يمكن تحقيق الأمن التربوي المستدام إلا عندما يكون التعليم في حد ذاته أولوية من قبل الدولة ومؤسساتها التشريعية، وعندما يتحقق التعليم بشكل صحيح، يمكن أن يكون رصيدًا مجتمعيا لا يمكن محاربته ليس فقط من خلال الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن ولكن أيضًا مع الأمراض والأوبئة العالمية، كلما كانت الأمة أكثر تعليما، زادت قوة الأمن لديها، حيث يجب أن يتضمن البرنامج التعليمي المثالي الذي يحمي الهوية الوطنية وتراث المجتمع مع كونه شاملاً

يعزز الأمن التربوي تمكين وتطوير القوانين المدرسية وتحقيق المعرفة المحلية والإقليمية والعالمية لآليات الحفاظ على الأمن، الاحترام الثقافي والتفاهم بين الشعوب والأمم والعمل على التواصل والتبادل وعرض التجارب والاستفادة من الخبرات، تعزيز مفهوم المواطنة لدى التلميذ من خلال مختلف الوسائل المتاحة، احترام القيم العالمية والمساواة، تجنب تجريد الآخر من إنسانيته وإساءة استخدام المعرفة، تعميق معرفة الحقائق والآراء الأخلاقية الأخرى.

يجب تحديث الممارسات التعليمية لتتبع وتعزيز التحديات الحالية والناشئة، إنه أقوى أداة منفردة لمواجهة حالة الطبيعة التي تلوح في الأفق دائما، ولتعزيز نظام تربوي محلي أكثر عدلاً وأمانًا وإنصافًا وازدهارًا واستدامة.

قائمة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية:

- القانون رقم 05-85 بتاريخ16/02/1985المتعلق بحماية الصحة وترقيتها لاسيما المواد 77 إلى 82.

-القرار الوزاري المشترك رقم 26-87 بتاريخ 21/06/1987 المتعلق بشروط العزل والتدابير التي يجب اتخاذها في حال تفشي الأمراض المعدية.

-التعليمة الوزارية المشتركة رقم 42-81 بتاريخ24/05/1981المتعلقة بإعداد البرامج السنوية لحماية الصحة في الوسط المدرسي.

-المنشور الوزاري المشترك رقم 495-83 بتاريخ 21/11/1983المتعلق بالتدابير الوقائية في مجال حفظ الصحة بالمؤسسات المدرسية.

-المنشور الوزاري المشترك رقم 05-85 المؤرخ في 22/01/1985المتعلق بالتكفل بالأمراض المكتشفة في الوسط المدرسي.

-المنشور الوزاري المشترك رقم 175 بتاريخ27/12/1998المتعلق بتنسيق أنشطة حماية الصحة بالوسط المدرسين المنشور الوزاري المشترك رقم 410 بتاريخ 15/01/1990المتعلق بإنشاء المجالس الصحية بالمؤسسات التعليمية إجباريا.

-المناشير التالية: 408-409-410 بتاريخ 15/01/1990المتعلقة بالنظافة، السجل الصحي، المجالس الصحية.

-المنشور الوزاري المشترك رقم 01-94 بتاريخ 06/04/1994المتضمن إعادة تنظيم الصحة المدرسية.

-التعليمة الوزارية المشتركة رقم 02 بتاريخ27/04/1995المتعلقة بإنشاء وحدات الكشف والمتابعة.

-المنشور الوزاري رقم 11-007 بتاريخ في02/03/1997المتعلق بإنشاء النوادي الصحية.

-المنشور الوزاري رقم 14 بتاريخ 09/08/1999المتعلق بدعم الوقاية الصحية المدرسية.

-التعليمة الوزارية المشتركة رقم 45 بتاريخ19/10/2000المتعلقة بحملات الاتصال الاجتماعي والتربية الصحية في الوسط المدرسي.

-التعليمة الوزارية المشتركة بتاريخ22/01/2001المتعلقة بتطبيق برنامج الصحة المدرسية.

-المنشور الوزاري المشترك رقم 175 المؤرخ في 1989/12/27 المتعلق بتنسيق أنشطة الحماية الصحية بالوسط المدرسي.

-تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية،2003.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .المكتب الإقليمي للدول العربية، 2008.

-تقرير التنمية الإنسانية العربية، قابلية التنقل البشري والتنمية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.

ثانيا الكتب:

- رسلان أحمد فؤاد، الأمن القومي للمجتمع المصري المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987.

-أميرة عبد السلام زايد، المدرسة والأمن التربوي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

- التابعي كمال، التنمية البشرية - دراسة حالة مصر -، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.

- طعيمة سعيد، قضايا التعليم وتحديات العصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.

- حسن ماهر أحمد، مبادئ التربية، مكتبة الرشد، الرياض، 2011.

- وزارة التربية الوطنية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، وحدة التشريع المدرسي، 2005.

ثالثا: اشغال الملتقيات:

- جمال علي، ملامح إطار جديد للتعليم في الدول العربية في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية. المؤتمر السنوي الخامس عشر لقسم أصول التربية بعنوان: العولمة ونظام التعليم في الوطن العربي "رؤية مستقبلية"، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، 17-18 ديسمبر 2014.

رابعا: المواقع:

- موقع https://manuels-anciens.com/، تاريخ الاطلاع 18-05-2021، على الساعة: 21:00

- موقع https://droit.mjustice.dz/، تاريخ الاطلاع: 06-06-2021، على الساعة: 22:00

- منتديات النعامة للتربية والتعليم، https://educ45.ahlamontada.com/t144-topic، 3-جانفي 2008، تاريخ الإطلاع: 18-06-2021، على الساعة 22:00

- ع. نعيم، الجزائر ورهانات الأمن التربوي والثقافي، جريدة الوسط الالكترونية، https://elwassat.dz/بتاريخ: 31-08-2018، تاريخ الاطلاع: 22-06-2021، على الساعة: 21:00